المحاضرة السابعة: علم الاجتماع الجريمة والانحراف

الموضوع والمنهج

مدخل عام:

علم اجتماع الجريمة هو تخصص يدرس الجريمة والسلوك الانحرافي من خلال تحليل السياق الذي يحدث فيه وتأثيرها على الأفراد والجماعات والكيانات الاجتماعية، يتميز هذا التخصص بأنه يجمع بين الجانب الإنساني والجانب العلمي في آن واحد، حيث يستخدم العلماء في هذا التخصص الأدوات العلمية لتحليل السلوك الانحرافي والجريمة، ويهتمون بتوضيح العلاقة الموجودة بين ظاهرة الجريمة وبين الظروف الاجتماعية التي تدفع بالأفراد إلى ارتكاب الجريمة واتباع سلوك مناف للقواعد العرفية التي يسير عليها المجتمع.

يبدو ان التحديد العلمي لموضوع سوسيولوجيا الانحراف والجريمة ليس بالأمر السهل حيث ظل لعقود محل نقاش كبير بين مختلف المتخصصين، بالنظر الى اختلاف العلماء حول مدلوله كعلم، خاصة في ظل غياب اتفاق بينهم على تعريف جامع له، الى جانب تعدد العلوم التي كان لها دور حاسم في رسم مسار نشأته بدءا بالعلوم الطبيعية، العلوم الانسانية الى العلوم الاجتماعية، لهذا فان أغلب النقاشات التي أثيرت كانت تعكس تطلعات المتخصصين الى شد مضمونه نحو التخصص الذي يشتغلون فيه ليعكس مساراتهم البحثية، وعليه فقد تباينت التعريفات التي ناقشت موضوعه خاصة ان ظاهرة الجريمة "ظاهرة معقدة" في حد ذاتها مما افرز مقاربات نظرية متعددة بتنوع العلوم التي ساهمت في تطويرها .كالانثروبولوجيا الجنائية، علم النفس، الطب الشرعي،

الامراض العقلية او النفسية، علم الاجتماع، القانون الجنائي ... لهذا فهناك عدة اعتبارات معرفية ومنهجية كان لها دور محوري في تحديد موضوع العلم في إطار علم الاجتماع وبالتالي إعطاء الاولوية للمنحى السوسيولوجي في تناول موضوع الانحراف والجريمة بالدراسة.

فماهي الاعتبارات العلمية والمنهجية التي يمكن أن تحدد لنا موضوع علم اجتماع الانحراف والجريمة؟

1. اعتبارات تاريخية تتعلق بظروف النشأة والتطور:

ربما ليس من المغالاة القول إن نظرية علم اجتماع الجريمة، كما بنيت فيما بعد عبر تراكم المساهمات المتتالية، قد وجهتها بشكل واسع الأسئلة التي طرحها دوركهايم وغيره من العلماء، مثلا يتساءل روبرت مرتون في نظريته عن الانحراف، لماذا يكون شعور النفور حيال الأفعال المستنكرة موزعاً بشكل غير متساوٍ؟

يبدو دوركهايم وكأنه يوحي بأن التوزيع وليد الصدفة. ولكننا نلحظ علاقات بين بعض أنواع الجرائم والجنح ومتغيرات المواقع الاجتماعية. فالسرقة هي غالباً من فعل أفراد ينتمون إلى طبقات محرومة. أما (جريمة الياقة البيضاء) التي أعطاها أسمها سوترلاند، هي غالباً من فعل الطبقات الوسطى والعليا، إن فرضية مرتون هي أن غياب النفور بالنسبة للأفعال المعتبرة مذمومة، يمكن ألا يكون ناجماً فقط، كما يقول دوركهايم، عن امتثالية ناقصة بالنسبة للقيم الاجتماعية، وإنما ناجم كذلك عن إفراط في الامتثالية.

اتفق عالم الاجتماع روبرت ميرتون على أن الانحراف جزء لا يتجزأ من المجتمع الفعال، لكنه توسع في أفكار دوركهايم من خلال تطويره نظرية الإجهاد، التي تشير إلى أن الوصول إلى الأهداف المقبولة اجتماعيًا يلعب دورًا في تحديد ما إذا كان الشخص يتوافق أو ينحرف. منذ الولادة، يتم تشجيعنا على تحقيق «الحلم الأمريكي» للنجاح

المالي. يُقال إن المرأة التي تلتحق بكلية إدارة الأعمال، وتحصل على ماجستير إدارة الأعمال، وتستمر في تحقيق دخل قدره مليون دولار كرئيسة تنفيذية لشركة ناجحة. ومع ذلك، لا يقف الجميع في مجتمعنا على قدم المساواة. قد يكون لدى الشخص هدف مقبول اجتماعيًا يتمثل في النجاح المالي ولكنه يفتقر إلى طريقة مقبولة اجتماعيًا للوصول إلى هذا الهدف. وفقًا لنظرية ميرتون، فإن رجل الأعمال الذي لا يستطيع تحمل تكاليف إطلاق شركته الخاصة قد يميل إلى الاختلاس من صاحب العمل للحصول على أموال لبدء التشغيل.

لهذا دعي جاروفالو[1] سنة 1885 الى استخدام عدد من المقاربات العلمية لدراسة الجريمة في إطار علم يسمى علم الاجرام الذي يتميز بمنحى تخصص ي شامل، يتضمن علم الاجتماع، علم النفس والطب النفسي ، التاريخ والقانون، حيث لا تمثل السوسيولوجيا الا عنصر من عناصره. ولكن مع مرور الوقت برز أهمية تأثير العوامل الاجتماعية في تفسير مسببات الجريمة واثارها على الفرد و المجتمع.

كما أن نظرية الفوضى الاجتماعية، التي طورها باحثون في جامعة شيكاغو في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي، ترى أن الجريمة من المرجح أن تحدث في المجتمعات ذات الروابط الاجتماعية الضعيفة وغياب الرقابة الاجتماعية. من المرجح أن يصبح الفرد الذي ينمو في حي فقير مع معدلات عالية من تعاطي المخدرات والعنف

[1]كان قاضياً مشبعاً بالشدة والنقمة على المجرمين، والذي يذكر عنه أنه مؤسس علم الإجرام لأنه أول من استخدم هذا الاصطلاح، ووضعه عنواناً لكتابه الذي أصدره عام 1885، فقد عرّف الجريمة وجعلها في صنفين: جريمة طبيعية وجريمة اصطناعية، وصنف المجرمين كذلك وبيّن العوامل في إجرامهم وذكر أنها نفسية وعضوية. وقد استطاعت دراسات رواد المدرسة الوضعية الإيطالية وأعمالهم أن تحلّ المجرم محل الجريمة، فأصبح قطب الرحى، واحتل مركز الصدارة بالاهتمام بعد أن كانت الجريمة هي الشغل الشاغل للمدارس الجزائية السابقة مثل المدرسة التقليدية والمدرسة التقليدية الجديدة أو الحديثة .

وجنوح المراهقين والأبوة المحرومة مجرمًا أكثر من فرد من حي ثري يتمتع بنظام مدرسي جيد وعائلات تشارك بشكل إيجابي في المجتمع.

وصف عالم الاجتماع رايت ميلز في كتابه *The Power Elite* (1956)، وجود ما أطلق عليه اسم نخبة السلطة، وهي مجموعة صغيرة من الأثرياء والمؤثرين على قمة المجتمع الذين يمتلكون القوة والموارد. غالبًا ما يتمتع المديرون التنفيذيون الأثرياء والسياسيون والمشاهير والقادة العسكريون بإمكانية الوصول إلى السلطة الوطنية والدولية، وفي بعض الحالات، تؤثر قراراتهم على الجميع في المجتمع. لهذا السبب، يتم تكديس قواعد المجتمع لصالح قلة مميزة تتلاعب بها للبقاء في القمة. هؤلاء الأشخاص هم الذين يقررون ما هو إجرامي وما هو غير ذلك، وغالبًا ما يشعر أولئك الذين لديهم القليل من القوة بالآثار. تشرح نظريات ميلز لماذا يمكن للمشاهير ارتكاب جرائم ويعانون من القليل من الانتقام القانوني أو انعدامه.

2.اعتبارات معرفية تعكس العلاقة بين الاجتماعي والقانوني:

إذا كان العقد الاجتماعي[2] ينبني على فكرة الترابط والتعايش بين الأفراد كمواطنين وبين الدولة كطرف ذات سيادة ومؤسسة راعية للحقوق وضامنة لها، فإن الإطار المنظم لهذه الحقوق والذي ينعت بالقانون أو التشريع، غالبا ما يخرج عن فكرة التعاقد والتلاقح

[2] وردت فكرة العقد الاجتماعي في كتابات كثير من المفكرين السوفسطائيين وأبيقورس ولوكر وعلماء القانون الروماني وكثير من فلاسفة القرن السادس عشر أمثال هاتمن ولاتي وتوكس وبوكتان – والعقد الاجتماعي تتجلي فكرته في أن الناس كانوا يعيشون في البداية علي الطبيعة القائمة على النزاعات والحروب مما دعا الناس إلى التفكير في إنشاء تنظيمات اجتماعية تنظم علاقاتهم الاجتماعية من أجل الدفاع عن أنفسهم من الأخطار الخارجية كالطبيعة أو الأقوام الأخرى, لكن لم يكن من السهل تحقيق هذه العلاقة. كانت آراء المفكرين والرواد الأوائل لفكرة العقد الاجتماعي تهدف إلى إيجاد معادلة موضوعية للعلاقة بين الحاكم والمحكوم لكن اختلاف التوجهات في الأهداف والنتائج فضلاً عن الاختلاف في الرؤية السياسية والاجتماعية للمفكرين أنفسهم حالت دون بلوغ هذا الهدف.

المتبادل في الواجبات والحقوق التي تتصهر وتضمحل نتيجة تسلط الجماعة الأيدولوجية وتحكمها باسم القانون.

ومن هذا المنظور، قد نرى أن فكرة القانون أنثروبولوجياً ليست أحيانا بالفكرة الأصيلة والراسخة في قلب العدالة المنشودة، بل قد تتزعزع هذه الفكرة كلما عصفت بها رياح التحكم الاجتماعي المدبر، بحيث تصبح الحقوق داخل المجتمع الفوضوي الهش معاقل للفردية الأنانية لأصحابها على حساب مصالح المجتمع والطبقات المسحوقة والصالح العام.

وعليه فالجريمة ظاهرة اجتماعية بامتياز وأن التجريم ليس حكرا على المشرع القانوني بقدر ما هو مستمد من الواقع الاجتماعي بما يحتويه من قيم ومعايير اجتماعية ناظمة له، بهذا المعنى تكون الجريمة خروج عن معايير المجتمع او قواعد الجماعة التي يحددها المجتمع وتحكم سلوك الافراد، وعلى ضوء ذلك يتأسس تعريف دوركايم للجريمة باعتبارها: "الفعل الذي يقع بمخالفة الشعور الجمعي "فالجريمة حسبه هي تعبير عن انعدام التضامن الاجتماعي.

3.اعتبارات نظرية ومنهجية متصلة بأولوية مفهوم الإنحراف على الجريمة:

بالنظر الى مقولات نظرية الانتقال الانحرافي فان الانحراف سلوك مكتسب، حيث يتعلم الفرد الانحراف كما يتعلم فرد اخر، السلوك الذي يرتضيه النظام الاجتماعي. ويستند اعتقاد هذه النظرية ، على الفكرة القائلة بان مستوى الجرائم الحاصلة في قرية او مدينة معينة تبقى لسنوات عديدة مستقرة ضمن نسبها المئوية، أي ان الانحراف اذا ظهر في بيئة اجتماعية معينة فلابد له من الاستمرار في تلك البيئة حيث يتعمق ذلك الانحراف في التركيبة الثقافية والاجتماعية للمكان وينتقل الطابع الانحرافي من فرد الى آخر ثم من جيل الى آخر دون ان يتغير الدافع الذي يؤدي الى ارتكاب الجريمة لدى هؤلاء الافراد.

وبموجب هذه النظرية فان هذا الطابع الاجرامي لمجموعة الافراد المنحرفين يساهم في اتساع دائرة الانحراف والاجرام عن طريق استقطاب افراد جدد، حيث يشبه رواد هذه النظرية ظاهرة الانحراف بآلة المغناطيس التي تجذب اليها نشارة الحديد فحسب ، وتترك نشارة الخشب وذرات التراب. فعندما يدخل الفرد المؤهل للانحراف ضمن هذه الدائرة ، توزن نظرته الشخصية للقيم الاجتماعية التي يؤمن بها ، من قبل افراد هذه المجموعة المنحرفة وتقيم ، ثم توضع تحت الاختبار ، وبعدها يصبح سلوكه الاجتماعي مرهونا بالقبول من قبل المنحرفين . وعندما يتم ذلك ، تنقلب الموازنات الاجتماعية في تصوراته الجديدة ، فيصبح عندئذ الانحراف اعتدالا والاعتدال انحرافا انظر المثال3

وعليه فالتحليل السوسيولوجي يركز على ابراز الجانب الاجتماعي باعتبار السلوك المنحرف إفرازاً اجتماعيا انتجتها التفاعلات والعمليات الاجتماعية المتنوعة التي تحدث داخل المجتمع ونجاعة النظم و المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المؤطرة لها، ويمكن تحديد مدلول السلوك المنحرف في بعدين أساسيين :

1. **البعد المجتمعي:** وهو بعد يحصر السلوك الانحرافي انطلاقا من سلوكات الفاعلين ضمن أطر مجتمعية محددة يربطها بما.
   - السلوك الذي يخالف قواعد السلوك العامة التي تشيع في ثقافة المجتمعات

[3] مثلا عمل منظمات التهريب يعد انحرافا عن الخط الاجتماعي العام ، لان المهربين يخالفون القانون الذي اقر المجتمع الكبير احترامه ومراقبته وتطبيقه على كافة الافراد بكل دقة ودون استثناء . فتجمع المهربين الصغير منحرف عن المجرى الاجتماعي العام في نظر افراد المجتمع عموما ، على عكس نظرة افراد المجموعة المهربة لبعضها البعض حيث تعتقد ان عملها هذا ليس انحرافا عن الخط الاجتماعي العام . بل ان الانحراف الحقيقي ينبع من النظام الاجتماعي نفسه الذي يساهم في تجريمهم وابعادهم عن الساحة الاجتماعية بما فيها من خيرات وفرص ، ولذلك فهم يستخدمون التهريب في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية لهم ولذويهم . ولهذا السبب نلاحظ ان هؤلاء الافراد لا ينظرون الى عملهم نظرة اجرامية ولا يتصورون ان توجههم الفكري بعيد عن المنحى الاخلاقي السليم . والدليل على ذلك ان اغلب هؤلاء المجرمين يرجعون الى سابق عهدهم في الاجرام عندما يطلق سراحهم من السجون بعد قضائهم مدد عقوباتهم فيها.

- السلوك الذي يستثير ردود فعل مجتمعية شديدة
- السلوك الذي يتطلب الضبط الاجتماعي الرسمي كالمؤسسات العقابية.
- السلوك الذي يتطور الى انحرافات ثانوية كالوصم الاجتماعي الذي يتحول الى امتثال المنحرف للوصمة.

2. **البعد الشمولي:** هذا البعد يتضمن البعد الاجتماعي الى جانب الانحرافات الشائعة ليتضمن في اطاره كل فعل يخرق المعايير مهما كان نوعها أ وبساطتها في كل الانظمة و الجماعات البشرية على اختلافها، تبقي الاشارة الى أن هذان البعدين لا يخرجان عن إطار الاتجاهات النظرية الاساسية في علم الاجتماع والمناهج التي تقوم عليها والتي توجه سياق التحليل فيها لهذا منحت الاولوية لمفهوم الانحراف على مفهوم الجريمة.

أسئلة للتمعن والتفكير:

1. ما العلاقة بين القانون والنظام الاجتماعي والانحراف والجريمة؟
2. في رأيك ماهي أهم المواضيع التي يثرها الواقع الاجتماعي في تخصص علم الاجتماع والجريمة؟
3. هل ترى ان الاعتبارات المنهجية التي تناولها كافية لوضح حدود هذا التخصص؟ أم انه يجب الاجتهاد لضبطه بدقة؟
4. ما معنى دولة القانون؟ ما معنى الطابع الاجتماعي للدولة؟
5. هل يكفي وجود القانون حتى يسود النظام؟
6. من له الحق في تجريم الأفعال؟ وماهي مصادر التجريم؟